

SC 6373

AFRICAN UNION  
الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE  
UNIÃO AFRICANA

---

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone +251115- 517700 Fax : +251115- 517844  
Website : [www.africa-union.org](http://www.africa-union.org)

---

المجلس التنفيذي  
الدورة العادية العشرون  
أديس أبابا، إثيوبيا، 23 - 27 يناير 2012

EX.CL/708 (XX)

الأصل: فرنسي

## تقرير عن الوضع في الشرق الأوسط وفي فلسطين

—

## تقرير عن الوضع في الشرق الأوسط وفي فلسطين

### 1- مقدمة:

1- خلال الفترة قيد البحث، لم يُسجل أي تقدم يستحق الذكر في عملية السلام. بالعكس توجد العملية في نقطة الصفر بسبب رفض إسرائيل تجميد بناء المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهو السبب الذي دفع الطرف الفلسطيني إلى الانسحاب من المفاوضات التي كانت تجرى برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، ذلك أن مواصلة إسرائيل لبناء المستوطنات تشكل عقبة تعيق تماماً إنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة بجانب إسرائيل.

2- في هذه الظروف، لجأ الفلسطينيون إلى الأمم المتحدة للمطالبة بحقهم الشرعي في الاعتراف بدولتهم، داخل حدود يونيو 1967، كعضو كامل الحقوق في أسرة الأمم المتحدة.

3- على الرغم من هذا الطلب الذي هو قيد البحث، تسعى اللجنة الرباعية الدولية من جديد إلى استئناف المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين، على أمل التوصل إلى نتائج ملموسة، حسب جدول زمني دقيق، تنتهي مدته بنهاية عام 2012، وبالتالي إلى وضع حد لهذا النزاع.

4- من ناحية أخرى، على الرغم من النجاح الذي سجلته جمهورية مصر العربية في وساطتها بين الإسرائيليين والفلسطينيين، والذي توج بإطلاق سراح الجندي الإسرائيلي جيلاط شليط أسير الفلسطينيين في قطاع غزة، مقابل الإفراج عن 477 سجيناً فلسطينياً من بينهم 27 امرأة كفوج أول من مجموعة 1027 معتقلاً، تواصل إسرائيل مضايقاتها ضد الفلسطينيين عن طريق استمرار الحصار المفروض على قطاع غزة طيلة ما يربو عن 4 سنوات. كما تواصل عمليات الاعتقال والاعتقال ضارية عبر الحائط القانون الدولي. وتستمر أيضاً في إهانة الفلسطينيين عند حواجز المراقبة التي تنتشر عبر كامل

التراب الفلسطيني المحتل، بينما يتواصل على نطاق واسع، بناء المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية.

## 2- العناصر الرئيسية لتطور الوضع في الأراضي الفلسطينية منذ يوليو 2011:

**طلب فلسطين للحصول على صفة عضو كامل الحقوق في منظمة الأمم المتحدة:**

5- نظراً للآفاق القاتمة التي تظهر أمام مسار السلام، وعدم إمكانية تحقيق تقدم ملموس في المفاوضات بما يسمح للفلسطينيين بالحصول على حقوقهم الأساسية، لم تجد السلطات الفلسطينية خياراً آخر سوى التوجه إلى الأمم المتحدة لطلب صفة العضو الكامل الحقوق عن طريق مجلس الأمن.

6- وهكذا، في 23 سبتمبر 2011، سلم الرئيس محمود عباس إلى الأمين العام بانكي مون طلب انضمام فلسطين إلى منظمة الأمم المتحدة، لدراسته من جانب مجلس الأمن، طبقاً للمعايير التي تحكم انضمام دولة جديدة إلى هذه المنظمة.

7- في خطابه أمام الدورة الـ 66 للجمعية العامة للأمم المتحدة، أكد الرئيس محمود عباس على أن الشعب الفلسطيني هو مستعد لينشئ على الفور، دولته الفلسطينية المستقلة، وعلى أن الأساليب القديمة المستعملة طيلة هذه السنوات الأخيرة لتسوية النزاع، كشفت عن طابعها المحدود، وعلى أن الوضع الذي لا تخفى خطورته زاد حدة، وعلى أنه من المفيد الدخول في مفاوضات جديدة تتسم بالوضوح والمصداقية على أساس جدول زمني دقيق.

8- أشار الرئيس عباس إلى أنه إذا كان الفلسطينيون قد لجأوا إلى منظمة الأمم المتحدة، فإنهم يريدون بذلك تأكيد خيارهم في البحث عن تسوية سياسية ودبلوماسية وليس القيام بإجراءات أحادية أو محاولة عزل إسرائيل أو إبراز لا شرعيتها. بالعكس، يريد الفلسطينيون تأكيد شرعية القضية الفلسطينية وإبراز لا شرعية المستوطنات، والاحتلال، واستعمال القوة من جانب إسرائيل.

9- أوضح الرئيس عباس كذلك أن أهداف المفاوضات التي أكد التزامه بشأنها مراراً، تتمثل في تحقيق الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني في إنشاء دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشرقية، على كامل تراب الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ حرب يونيو 1967، وكذلك في تجسيد القرارات المشروعة التي اتخذها المجتمع الدولي من أجل التوصل إلى تسوية عادلة ومنصفة لقضية اللاجئين الفلسطينيين طبقاً للقرار 194 المنصوص عليه في مبادرة البلدان العربية.

10- إن مساعي الفلسطينيين المتعلقة بطلب صفة العضوية في الأمم المتحدة حظيت بمساندة واسعة من جانب البلدان العربية والبلدان الأفريقية والبلدان الإسلامية بصفة عامة، بالإضافة إلى مساندة معظم بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية، بينما عارضتها إسرائيل التي هددت باتخاذ إجراءات عقابية تجاه السلطة الفلسطينية، وكذلك من جانب الولايات المتحدة الأمريكية التي هددت باللجوء إلى استعمال حق النقض (الفيتو) داخل مجلس الأمن ووقف مساعداتها للسلطة الفلسطينية بغية إفشال الطلب الفلسطيني.

11- قدمت لجنة الاعتماد التابعة لمجلس الأمن للأمم المتحدة، يوم 11 نوفمبر 2011، تقريرها المتعلق بالطلب الفلسطيني، وأنهت أعمالها دون التوصل إلى توافق حول هذه المسألة. ولم يتضمن التقرير توصيات حول التصويت في مجلس الأمن بشأن هذه المسألة لأن الطلب الفلسطيني لم يحصل على الأصوات التسعة المطلوبة. وبالفعل فإنه لم يحصل إلا على ثمانية أصوات من بين 15 بلداً عضواً في مجلس الأمن: جنوب أفريقيا، البرازيل، الصين، الجابون، لبنان، نيجيريا، الهند، روسيا.

12- أكد الفلسطينيون على أنهم سيواصلون مساعيهم لتجديد طلبهم أمام مجلس الأمن بخصوص الاعتراف بالدولة الفلسطينية، وعلى أن خيارهم بالتوجه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لطلب عضوية فلسطين كدولة مراقبة وليس ككيان مراقب، لا يزال قائماً.

13- تجدر الإشارة إلى أن المجموعة الأفريقية لدى الأمم المتحدة، بالتعاون مع الوفد الفلسطيني ومجموعتي البلدان العربية والبلدان الإسلامية، قد ساندت بالفعل الطلب الفلسطيني طبقاً للمقرر EX.CL/DEC.652 الذي اعتمده الدورة الـ 29 للمجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي في ملابو، غينيا الاستوائية، في يوليو 2011، الذي يطلب من جميع البلدان الأعضاء وبخاصة الأعضاء في مجلس الأمن للأمم المتحدة، تقديم مساندتهم لفلسطين خلال الدورة الـ 66 للجمعية العامة للأمم المتحدة، من أجل الحصول على العضوية الكاملة الحقوق للدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة، ضمن حدود 1967، مع القدس الشرقية عاصمة لها، ومن جميع الدول الأعضاء، التي لم تقم بذلك حتى الآن، الاعتراف بالدولة الفلسطينية في أقرب وقت.

14- ينبغي أيضاً أن تؤخذ في الاعتبار القرارات المتخذة خلال اجتماع التنسيق المنعقد في القاهرة (مصر) يوم 4 سبتمبر 2011، بين رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، والأمين العام لجامعة الدول العربية، والأمين العام المساعدة لمؤتمر البلدان الإسلامية، ووزير خارجية مصر بصفته رئيس مجموعة البلدان غير المنحازة، وذلك فيما يتعلق بالتنسيق بين مختلف هذه المجموعات خلال الدورة الـ 66 للجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى الدور الهام الذي لعبته جنوب أفريقيا والجابون ونيجيريا في تشكيل مجموعة ضغط داخل مجلس الأمن للأمم المتحدة لمساندة الطلب الفلسطيني.

15- أمام هذه المساندة الواسعة للطلب الفلسطيني من أجل الحصول على صفة العضو في الأمم المتحدة، اجتمعت اللجنة الرباعية الدولية المتكونة من الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، في 24 سبتمبر 2011، ونشرت بياناً يتضمن العناصر الأساسية الآتية:

- تؤكد اللجنة الرباعية الدولية عزمها على أن تقوم بدراسة فعالة وجدية لتسوية شاملة للنزاع الإسرائيلي العربي على أساس قرارات مجلس الأمن 242، 338، 1515، 1397، 1850، ومبادئ مؤتمر مدريد، بما فيها مبدأ الأرض مقابل

السلم، وخرطة طررق، والاتفاقات المبرمة بين الجانبين، مع التأكرد على أهمية مبادرة البلدان العربية.

- تطلب اللجنة الرباعية الدولية من الأطراف المعنية اجتياز العقبات واستئناف المفاوضات المباشرة دون تأخير بين الإسرائييين والفلسطينيين، دون شروط مسبقة، وأكدت في نفس الوقت على أن اللقاءات العادية البسيطة لا تكفل إعادة الثقة الضرورية التي تسمح للمفاوضات بالتوصل إلى نتائج ملموسة. ولهذا فإن اللجنة الرباعية الدولية تقترح المراحل الآتية:

(1) تنظيم لقاء تحضيرري خلال الشهر القادم بين الطرفين للاتفاق على جدول زمني وعلى السبل والوسائل التي تسمح بتحقيق تقدم ملموس للمفاوضات ؛

(2) خلال هذا اللقاء يلتزم الطرفان بالتوصل إلى اتفاق بشأن جدول زمني يوافق عليه الجانبان، لا تتجاوز مدته نهاية سنة 2012.

(3) تأمل اللجنة الرباعية الدولية في أن يعرض الطرفان، خلال الربع الأول من السنة القادمة، مقترحات مفصلة حول الأراضي والأمن، وفي أن يتم تحقيق تقدم حقيقي ملموس خلال النصف الأول من السنة القادمة. لهذا الغرض ستسعى اللجنة الرباعية الدولية إلى تنظيم مؤتمر دولي في موسكو، بالتشاور مع الطرفين، في موعد مناسب؛

(4) تطلب اللجنة الرباعية الدولية من الطرفين الامتناع عن اللجوء إلى أعمال الاستفزاز حتى تسمح للمفاوضات بتحقيق نتائج ملموسة. وتذكر الجانبين بالتزامهما المتخذ في إطار خارطة الطريق؛

(5) تلتزم اللجنة الرباعية الدولية بأن تشارك بصفة فعالة في هذه المباحثات وبأن تعلن عن كل تقدم يسجل خلالها.

### 3- قبول عضوية فلسطين في منظمة اليونسكو:

- 16- يعتبر قبول انضمام فلسطين لمنظمة اليونسكو من بين الأحداث التي تمثل أهمية خاصة وتستحق الذكر خلال الفترة قيد البحث. وبالفعل، فإن الدورة الـ 36 للمؤتمر العام لمنظمة اليونسكو، وافقت في 4 نوفمبر 2011، على انضمام فلسطين إليها بـ 107 صوتاً وامتناع 50 دولة عن التصويت، وذلك من بين ما مجموعه 193 دولة عضواً. وعارضت إسرائيل والولايات المتحدة بشدة هذا القرار، حيث أعلنت إسرائيل عن مجموعة من الإجراءات العقابية ضد السلطة الفلسطينية تتراوح من تكثيف أنشطة المستوطنات والترخيص ببناء 2000 وحدة جديدة في الضفة الغربية، إلى إلغاء الرسوم المتأتية من المنتجات المستوردة إلى الضفة الغربية، وهو ما يشكل عبئاً إضافياً يعيق قدرة السلطة الفلسطينية على دفع أجور الموظفين. كما قامت إسرائيل بإلغاء البطاقات الممنوحة للمسؤولين الفلسطينيين لتسهيل مرورهم عند الحواجز المنصبة على الطرقات في الضفة الغربية، وتمكينهم من السفر إلى الخارج.
- 17- من ناحيتها أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية تعليق مدفوعاتها لمنظمة اليونسكو مما يحرمها من 22% من المساهمات السنوية المدفوعة للمنظمة.
- 18- إن انضمام فلسطين كعضو في منظمة اليونسكو يدل مرة أخرى على اعتراف واقتناع المجتمع الدولي بحق الفلسطينيين في إقامة دولتهم، الأمر الذي سيمكنهم من مواصلة كفاحهم في مجالات لا تقل أهمية من النضال السياسي والكفاح العسكري، مجالات تتعلق بالتربية والعلوم والثقافة وحماية الآثار والتراث الثقافي الفلسطيني، بغية منع إسرائيل من مواصلة عملياتها الرامية إلى انتحال المعالم الأثرية الفلسطينية وأماكن العبادة في القدس وفي بيت لحم وفي أريحا، وتشويه التراث الفلسطيني بمختلف فروعه. وتجدر الإشارة إلى أن أماكن العبادة ومعالم التراث الحضري في فلسطين تتعرض باستمرار لأعمال تخريب ونهب من جانب إسرائيل التي تقوم بمصادرتها بشتى الوسائل القمعية.

#### 4- الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة:

##### 1.4 تهويد مدينة القدس الشرقية:

19- تواصل إسرائيل سياسة تهويد مدينة القدس الشرقية المحتلة، بتكثيف بناء المستوطنات، وارتكاب الأعمال العدوانية، والتشريع العنصري، والأوامر العسكرية، مما يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وللقرارات الشرعية ذات الصلة للمجتمع الدولي، التي تنص على أن القدس هي أرض محتلة. وهكذا، تسعى إسرائيل إلى تغيير ملامح المدينة العربية الفلسطينية المتعددة الثقافات والمتعددة الديانات، بتحويلها إلى مدينة يهودية تابعة للسلطة الإسرائيلية وحدها. وتقوم إسرائيل بمصادرة الأراضي وفي المناطق المجاورة لها بهدف زيادة مساحة المدينة بنسبة 25% ومحاصرتها بمجموعة من المستوطنات الكبرى، مع تكثيف أنشطة المستوطنين في هذه الأراضي وممارسة الضغوط على السكان الفلسطينيين بالوسائل العسكرية والعنصرية، بغية إجبارهم على مغادرة المدينة حتى يتسنى لإسرائيل مواصلة بناء جدار الفصل العنصري قصد عزل هذا الجزء من التراب الفلسطيني عن بقية أراضي الضفة الغربية المحتلة. ويعيش 270.000 مستوطن إسرائيلي في 69 مستوطنة، وهو ما يمثل نصف عدد سكان مستوطنات الضفة الغربية المحتلة.

20- يضاف إلى ذلك اشغال الاستيطان المكثفة الجارية في المدينة القديمة مما يشكل خطراً كبيراً على مستقبل المدينة المحتلة التي تسعى إسرائيل إلى تغيير ملامحها الدينية والجغرافية والتاريخية لجعلها تظهر أكثر فأكثر بمظهر المدينة اليهودية.

##### 2.4 جدار الفصل العنصري:

21- ترفض سلطات الاحتلال الإسرائيلية حتى الآن تنفيذ قرارات الشرعية الدولية والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية المؤرخ في 09/07/2004 ، وكذلك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول جدار الفصل العنصري المؤرخ في 20/07/2004. خلافاً لذلك، تواصل سياسة مصادرة الأراضي الفلسطينية لبناء هذا الجدار الذي يحول



الضفة الغربية إلى مناطق مطوقة ومحصورة والذي سيبلغ طوله عند انتهاء بناءه 810 كم بحيث يبتلع 22% من إجمالي مساحة الضفة الغربية المحتلة.

22- تواصل سلطات الاحتلال سياستها العنصرية بفرض شروط وحواجز على انتقال المواطنين الفلسطينيين، وبنصب 585 نقطة تفتيش على الطرق تعرقل المرور داخل الضفة الغربية المحتلة. كما تشكل هذه الحواجز عائقاً أمام حرية نقل السلع الفلسطينية، مما يتسبب في رفع تكاليف النقل والتأثير السلبي على القدرة الشرائية للمستهلكين الفلسطينيين.

23- تستخدم السلطات الإسرائيلية هذه الحواجز العسكرية كوسيلة لطرد الفلسطينيين وابعادهم عن أراضيهم، والزج بهم في السجون. وبالفعل فهي تغلق نقاط المرور أمام المواطنين الفلسطينيين، ويقوم الجنود الإسرائيليون باعتقال عشرات الأشخاص بينما يسלטون على الآخرين شتى أعمال الإهانة.

24- تواصل أيضاً قوات الاحتلال الإسرائيلية استخدام القوة المفرطة والمتعمدة ضد المتظاهرات السلمية الأسبوعية التي ينظمها المدنيون الفلسطينيون ومناضلو التضامن الدولي، والمناضلون من أجل السلام، والمدافعون عن حقوق الإنسان، للتشجيب بمواصلة بناء جدار الفصل العنصري، وذلك في عدة مدن وبلدان فلسطينية مجاورة للجدار.

#### 3.4 تبادل السجناء بين الفلسطينيين والإسرائيليين:

25- بفضل الوساطة الناجحة لجمهورية مصر العربية، تم الإعلان في 11 أكتوبر 2011، على اتفاق لتبادل السجناء بين حركة حماس بقطاع غزة والسلطات الإسرائيلية. وبموجب هذا الاتفاق تم إطلاق سراح 477 أسيراً فلسطينياً، من بينهم 27 امرأة، وذلك في إطار الفصل الأول من الاتفاق، مقابل الإفراج عن الجندي الإسرائيلي جيلاط شليط الأسير في قطاع غزة منذ 2006. وخلال المرحلة الثانية التي تأتي بعد مدة شهرين، ستفرج إسرائيل عن عدد آخر من السجناء يبلغ 550 أسيراً فلسطينياً.

26- صرحت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، من ناحيتها، أن إقفال ملف الأسير شاليط ، يستوجب رفع الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، وإلغاء جميع التدابير والإجراءات المفروضة على القطاع، والتي تسببت خلال السنوات الماضية الأخيرة، في كثير من المعاناة من جانب الشعب الفلسطيني. ورأت اللجنة أن هذا الإجراء يجب أن يكون متبوعاً بإجراءات أخرى ولا سيما على ضوء التزام الحكومة الإسرائيلية السابقة بقيادة اوهود اولمارت. بتحرير عدد أكبر من السجناء الفلسطينيين بعد تحرير الأسير الإسرائيلي شاليط.

27- في هذا السياق، أشارت اللجنة التنفيذية إلى أن السجون الإسرائيلية لا تزال تحتجز حتى الآن 5800 أسير فلسطيني منهم 285 شخصاً من القاصرين و 260 من الذين اعتقلوا بدون توجيه تهمة إليهم.

28- بالرغم من قبول إدارة السجون الإسرائيلية تلبية بعض طلبات السجناء الفلسطينيين، يلاحظ ان السجناء الفلسطينيين مازالوا يعيشون في ظروف اعتقال صعبة، خرقاً لأبسط حقوق الإنسان واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 المتعلقة بالأسرى وحماية المدنيين في أوقات الحرب. وبالفعل يتعرض هؤلاء الأسرى لأبشع ظروف الاعتقال مثل العزلة، ومنع أسرهم من زيارتهم، وربط أرجلهم، وحرمانهم من وسائل النظافة الصحية.

#### 4.4 المستوطنات:

29- كثفت السلطات الإسرائيلية من سياستها التوسعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بهدف الاستحواذ على مزيد من الأراضي الفلسطينية، وذلك باللجوء إلى مصادرة الأراضي واتلافها، وتدمير المنازل، والتصفية العرقية تجاه الفلسطينيين، بغية توسيع المستوطنات وبناء أحياء استيطانية جديدة. وتشير التقارير التي تنشرها جامعة الدول العربية بانتظام، إلى أن سلطات الاحتلال الإسرائيلية قد صادرت ، حسب المصادر الفلسطينية، ما يزيد عن 40% من مساحة الضفة الغربية المحتلة. وقد جلبت إليها

مستوطنين جدد مما جعل عددهم الإجمالي يصل إلى 517.000 ألف. وتستخدم وسائل غير مشروعة لربط مختلف المستوطنات فيما بينها عن طريق مد طرق تكون ممنوعة على الفلسطينيين.

30- يقوم المستوطنون الإسرائيليون، من ناحيتهم، بتكثيف الأعمال العدوانية والانتهاكات اليومية ضد المواطنين الفلسطينيين وضد ممتلكاتهم، وأراضيهم الزراعية، وأماكن عبادتهم، ومقابرهم، بتحريض من الكهنة اليهود الذين يملون فتوات دينية تسمح لهم باغتيال الأشخاص غير اليهود، وسرقة أراضيهم ومنتجاتهم الزراعية، ومصادرة أراضيهم بحجة أن الأراضي الفلسطينية هي ملك لليهود مما يخولهم الحق في استعادتها.

31- نشر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة، في 5 يوليو 2011، تقريراً يشير إلى أن سلطات الاحتلال الإسرائيلية، قد هدمت، منذ بداية 2011، ما يصل إلى 352 بناية يمتلكها فلسطينيون في القدس الشرقية وضواحيها، مما أدى إلى نزوح 691 شخصاً إلى مناطق أخرى. وتمثل هذه العملية ثلاثة أضعاف عمليات الهدم، وأربعة أضعاف عدد الفلسطينيين النازحين، مقارنة بنفس الوضع ونفس الفترة خلال 2010.

32- أصدر البرلمان الإسرائيلي "الكنيست"، في 12 يوليو 2011، قانوناً يُعرف باسم "قانون مقاطعة المستوطنات" ينص على منع نشر إعلانات لمقاطعة المستوطنات. وبمقتضى هذا القانون يعاقب كل شخص يدعو إلى هذه المقاطعة ويحرم من المشاركة في مفاوضات الدولة. ويسمح هذا القانون للمستوطنين برفع دعوى قضائية ضد كل شخص يدعو إلى المقاطعة.

33- منحت وزارة الإسكان الإسرائيلية، في 18 يوليو 2011، ترخيصاً ببناء 6900 وحدة سكنية جديدة في كبريات المستوطنات الواقعة على أراضي شمال الضفة الغربية، و150 وحدة جديدة أخرى جنوب غرب مقاطعة بيت لحم.

34- نشرت منظمة "بيت سليم"، في 19 يوليو 2011، تقريراً يشير إلى أن إسرائيل تتحكم كلياً في المياه في منطقة الأغوار، وتراقب تخزين المياه لفائدة 9500 مستوطن يعيشون في 32 مستوطنة تقع على 5% من أراضي الأغوار، ويستهلكون ثلث كميات المياه المستهلكة من جانب 2.5 مليون فلسطينياً في الضفة الغربية. وفي هذا الشأن، تؤكد منظمة "بيت سليم" أن الأشغال الإسرائيلية في مقاطعة الأغوار تتعارض بشكل صارخ مع القانون الدولي، والقانون الإنساني، ومعاهدة جنيف الرابعة لعام 1949.

35- بناء على ما سبق، يتضح أن مواصلة السياسة الإسرائيلية لبناء المستوطنات تشكل خطراً كبيراً على مستقبل الأراضي الفلسطينية المحتلة وعلى بناء دولة فلسطينية قابلة للحياة، التي يسعى الفلسطينيون إلى إقامتها بمساندة الدول والشعوب المحبة للسلام والعدل والمساواة.

#### 5.4 التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة:

36- إلى جانب مواصلة عملية تهويد مدينة القدس وتكثيف أنشطة المستوطنات في الضفة الغربية، تواصل إسرائيل أعمالها العدوانية ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة. ولا يزال قطاع غزة خاضعاً للحصار المفروض عليه من قبل السلطات الإسرائيلية. ويوجد اقتصاد قطاع غزة في حالة يرثى لها مثلها مثل الوضع الصحي والاجتماعي. وتقوم السلطات الإسرائيلية بمنع بناء المباني المهدمة من جانب قوات الاحتلال الإسرائيلية مثل المدارس والمؤسسات الحكومية والممتلكات الخاصة، وذلك في سياق يتميز بعدم قدرة المجتمع الدولي على إرغامها على رفع الحصار الجائر الذي يشكل انتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان.

37- يفيد مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية، التابع للأمم المتحدة، (مارس 2011)، بأن حوالي 80% من سكان قطاع غزة يعيشون من المساعدة الإنسانية بسبب استمرار الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة. وقد وصفت الأمم المتحدة هذا الوضع "بأزمة الكرامة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة". وتستمر معاناة

الشعب الفلسطيني في مدن وبلدات الضفة الغربية حيث نُصبت 560 نقطة تفتيش على الطرق مما يعرقل حرية انتقال الأشخاص والممتلكات.

38- كل ذلك يشكل عائقاً خطيراً أمام التنمية الاقتصادية لفلسطين. كما أن هذا الوضع زاد في حدة أزمة البطالة والفقر في المجتمع الفلسطيني. وقد أشارت الهيئة المركزية للإحصائيات الفلسطينية، (فبراير 2011) إلى أن 45% من السكان الفلسطينيين (أي ما معدله 67% في قطاع غزة و 37% في الضفة الغربية)، يعيشون في وضع غير مستقر. كما أن 37ر2 % من سكان فلسطين (أي 65% في قطاع غزة و 25% في الضفة الغربية) يعانون الحرمان من الأمن الغذائي.

39- إن الجهود المتواصلة التي تبذلها السلطات الفلسطينية في إطار مواصلة برنامجها الإنمائي المعروف باسم "فلسطين: نهاية الاحتلال وإنشاء دولة خلال 2010-2011" حققت نتائج إيجابية بفضل إقامة مؤسسات الدولة. لكن استمرار مضايقات القوات الإسرائيلية كان لها أثر سلبي على النتائج المرجوة من البرنامج، وهو ما جعل الاقتصاد الفلسطيني يتوقف على المساعدات الأجنبية، وجعل ميزانية فلسطين مرهونة بعوامل خفية خارجية (المعونة الدولية واستعادة الرسوم من إسرائيل)، مما أضرَّ بقدرة السلطات الفلسطينية على احترام التزاماتها بدفع أجور الموظفين الذين يبلغ عددهم 160ر000 والذين ينفقون على أكثر من مليون مواطن فلسطيني عبر كامل أرض فلسطين المحتلة.

#### 5-الخاتمة والتوصيات:

40- خلال الفترة قيد البحث، برهن الاتحاد الأفريقي مرة أخرى، عن تضامنه إزاء الشعب الفلسطيني من خلال مساعي ممثليه في مجلس الأمن الذين كرسوا جهودهم لإنجاح مسعى السلطات الفلسطينية من أجل انضمام فلسطين كعضو كامل الحقوق إلى منظمة الأمم المتحدة. ويتعين مواصلة هذه الجهود بكل قوة لنصرة الشعب الفلسطيني

في الكفاح من أجل إعادة حقوقه المشروعة وإقامة دولته المستقلة على حدود يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، تعيش جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل.

41- في هذا السياق، وعلى سبيل تقديم التوصيات، ينبغي للاتحاد الأفريقي:

(1) أن يستمر في المطالبة برفع الحصار المفروض من جانب إسرائيل على قطاع

غزة منذ أربع سنوات والذي يتعارض مع أبسط قواعد حقوق الإنسان

ومبادئ القانون الإنساني الدولي؛

(2) أن يدين سياسة المستوطنات التي تمارسها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية

المحتلة والتي تشكل عائقاً أمام إيجاد تسوية عادلة ودائمة للقضية

الفلسطينية؛

(3) أن يؤكد مساندته المطلقة لانضمام دولة فلسطين إلى منظمة الأمم المتحدة؛

(4) أن يطلب من الدول التي لم تقم بذلك حتى الآن، الاعتراف بدولة فلسطين؛

(5) أن يقوم بتفعيل اللجنة الأفريقية حول المسألة الفلسطينية المؤلفة من: جنوب

أفريقيا، إثيوبيا، جابون، موريتانيا، موزمبيق، نيجيريا، أوغندا، السنغال،

تشاد وتونس.

2012

# Report of the commission on the situation in the Middle East and Palestine

African Union

African Union

---

<http://archives.au.int/handle/123456789/4848>

*Downloaded from African Union Common Repository*